العدد 14 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية تموز 2026
No. 14 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences July 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

التأثيرات الاقتصادية والقانونية للعملات الرقمية (دراسة تحليلية لتحديات وفرص التكنولوجيا المالية في العراق)

م.م بشرى حامد حسن العصامي
جامعة القادسية / كلية العلوم
bushra.hamid@qu.edu.iq
م. م نادية كاظم عواد حسين
جامعة القادسية / كلية الهندسة
nadiakadhemzamili@qu.edu.iq

المستخلص

تمثل هذه الدراسة تحليلاً شاملاً للتأثيرات الاقتصادية والقانونية للعملات الرقمية في العراق، مركزةً على المفارقة التنظيمية بين الحظر الصريح للعملات الرقمية الخاصة الذي تبناه البنك المركزي العراقي لحماية الاستقرار المالي والامتثال لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015، وبين الحاجة الملحة لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي الطموحة التي تهدف إلى رفع نسبة ملكية الحسابات الرسمية من 19%حاليًا إلى 50%بحلول عام 2030، وزيادة المدفوعات الرقمية من مستوياتها المتدنية حيث لا تزال 90%من فواتير الخدمات و 64%من المدفوعات الحكومية تُسدد نقداً. وتكمن أهمية البحث في سد الفجوة بين التشريع المالي والضرورة التنموية، من خلال تطبيق منهجية متكاملة تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي لفحص الإطار القانوني، والمنهج المقارن مع تجارب دولية (كالإمارات والبحرين)، والمنهج الاستنباطي لاستخلاص التوصيات، مدعومةً بمنهجية كمية متقدمة شملت تطبيق نماذج GARCHلقياس أثر تقلبات العملات الرقمية العالمية، والانحدار اللوجستي لتحديد محركات تبني الخدمات الرقمية. واختبرت الدراسة أربع فرضيات رئيسية أكدت نتائجها: عدم كفاية الإطار القانوني القائم على الحظر لتحقيق الامتثال الكامل لمعاييرFATF ، ووجود أثر انحدار تقلب ذي دلالة إحصائية (معامل غاما 0.082، P-Value = 0.0404)من الأسواق المشفرة العالمية إلى سوق الصرف العراقي، ودور الثقة في البنك المركزي كأقوى محرك لتبني المدفوعات الرقمية (بزيادة الاحتمالية 7.24مرة(، وأخيراً تفوق سياسات "التنظيم الذكي" وتبني العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) على الحظر في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية :العملات الرقمية، الشمول المالي، البنك المركزي العراقي، نموذجGARCH ، العملة الرقمية للبنك المركزي.(CBDC)

The Economic and Legal Impacts of Digital Currencies (An Analytical Study of the Challenges and Opportunities of Financial Technology in Iraq)

A.L. Bushra Hamid Hassan Al-Asami
Al-Qadisiyah University / College of Science
bushra.hamid@qu.edu.iq
A.L. Nadia Kadhim Awad Hussein
Al-Qadisiyah University / College of Engineering
nadiakadhemzamili@qu.edu.iq

Abstract

This study presents a comprehensive analysis of the economic and legal impacts of digital currencies in Iraq, focusing on the regulatory paradox between the explicit

ban on private digital currencies adopted by the Central Bank of Iraq to protect financial stability and compliance with the Anti-Money Laundering and Counter-Terrorism Financing Law No. (39) of 2015, and the urgent need to achieve the goals of the ambitious National Financial Inclusion Strategy. The strategy aims to raise the percentage of official account ownership from 19% currently to 50% by 2030, and to increase digital payments from their low levels, as 90% of service bills and 64% of government transactions are still paid in cash. The importance of this research lies in bridging the gap between financial legislation and developmental necessity, through an integrated methodology that combines a descriptive-analytical approach to examine the legal framework, a comparative approach with international experiences (such as the UAE and Bahrain), and an inductive approach to derive recommendations. This is supported by advanced quantitative methods, including GARCH models to measure the impact of global digital currency fluctuations, and logistic regression to identify drivers of digital service adoption. The study tested four main hypotheses, whose results confirmed: the inadequacy of the current legal framework based on prohibition to fully comply with FATF standards; a statistically significant downward impact (GAMMA coefficient of 0.082, P-Value = 0.0404) from global crypto markets to the Iraqi exchange market; the role of trust in the Central Bank as the strongest driver of digital payment adoption (increasing the likelihood by 7.24 times); and finally, that "Smart Regulation" policies and the adoption of the Central Bank Digital Currency (CBDC) outperform the ban in achieving financial stability and promoting financial inclusion.

Keywords: Digital currencies, Financial inclusion, Iraqi Central Bank, GARCH model, Central Bank Digital Currency (CBDC).

المقدمة

تُمثل العملات الرقمية والأصول الافتراضية تطوراً ثورياً في مشهد التكنولوجيا المالية العالمي (FinTech)، فارضةً تحديات غير مسبوقة على السيادة النقدية والاستقرار المالي للبلدان، وفي المقابل، توفر فرصاً هائلة لتعزيز الشمول المالي وكفاءة أنظمة الدفع، الأمر الذي يضع المصارف المركزية أمام مفارقة تنظيمية معقدة تتطلب الموازنة بين الحماية والابتكار. يجد العراق نفسه في قلب هذه المفارقة، حيث تشير الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (NFIS) إلى ضرورة تبني التحول الرقمي لتحقيق أهداف طموحة، أبرزها الوصول إلى **50%** من السكان البالغين الذين لديهم حساب رسمي بحلول عام 2030، والارتقاء بنسبة المدفوعات الرقمية إلى **85%**، بالنظر إلى أن نحو **90%** من فواتير الخدمات و **64%** من المدفوعات الحكومية تتم نقداً حالياً. وفي الوقت نفسه، اتخذ البنك المركزي العراقي (CBI) موقفاً حذراً، تجسد في قراره الصريح بمنع استعمال البطاقات والمحافظ الإلكترونية لغرض المضاربة والتداول بالعملات الرقمية بجميع أنواعها. هذا الحظر يرتكز على مخاوف مبررة من المخاطر الجمة التي قد تلحق بالاقتصاد الوطني، خاصة ما يتعلق بتطبيق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015. إن هذا التناقض بين الحاجة الاقتصادية الملحة لتعزيز الشمول المالي عبر التقنيات الجديدة والضرورة الرقابية للحماية من المخاطر يمثل

فجوة تحليلية جوهرية تحتاج إلى تقييم كمي وتشريعي معمق، لا سيما وأن الحظر الإداري، رغم قسوته الظاهرية، قد يدفع النشاط إلى قنوات غير رسمية يصعب تتبعها، وهو ما يمثل تحدياً مضاعفاً لجهود مكافحة الجريمة المالية. ولذلك، تسعى هذه الدراسة، باستخدام منهجية الاقتصاد القياسي المتقدم (GARCH) والتحليل القانوني المقارن، إلى تفكيك هذه العلاقة المعقدة، وتقييم الأثر الكمي للمخاطر، واستكشاف الحلول المتمثلة في العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) كمسار تنظيمي آمن ومسؤول يوازن بين متطلبات الاستقرار والابتكار، بما يتناسب مع المعايير الأكاديمية الصارمة للنشر في الدوريات العلمية المرموقة.

مشكلة البحث وتساؤلاته

تكمن المشكلة الجوهرية للبحث في التحدي المتمثل في الموازنة بين ضرورة حماية الاستقرار المالي والامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق، في ظل تبني البنك المركزي العراقي لسياسة حظر صريحة للعملات الرقمية الخاصة ، وبين الحاجة الملحة للاستفادة من الفرص الاقتصادية والمالية التي توفرها التكنولوجيا المالية الحديثة، لا سيما لتسريع تحقيق أهداف الشمول المالي الطموحة في البلاد [1]؛ إذ إن الإبقاء على حالة الحظر الكامل قد يؤدي إلى فقدان العراق لفرصة الاندماج في الاقتصاد الرقمي العالمي وإعاقة جهود التحول الرقمي الوطنية بينما يؤدي السماح بالتداول غير المنظم إلى تعريض النظام المالي لمخاطر التقلب العالية والانتهاكات القانونية. لذلك، يهدف البحث إلى تقديم دراسة تحليلية تقييمية للوضع الراهن وتأثيراته المحتملة على المدى الطويل.

تتفرع من هذه المشكلة مجموعة من التساؤلات الرئيسية التي سيجيب عنها البحث:

١. ما مدى كفاية الإطار القانوني والتنظيمي الحالي (القائم على الحظر) في العراق، وخاصة في ضوء قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لمواجهة التحديات التنظيمية للعملات الرقمية مقارنة بالمعايير الدولية (FATF)؟

٢. ما هو التأثير الكمي والنوعي للمخاطر الاقتصادية الناتجة عن تداول العملات الرقمية غير المنظمة، وتحديداً من حيث تقلب الأسعار وتأثيره على الاستقرار المالي والاقتصاد الكلي العراقي؟

٣. ما هي الفرص الاقتصادية المتاحة للعراق من تبني التكنولوجيا المالية، وكيف يمكن لمشروع العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) أن يساهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (NFIS)؟

٤. ما هي الاستراتيجيات المثلى التي يجب أن يتبناها البنك المركزي العراقي لإدارة مخاطر العملات الرقمية، وتطوير سياسته النقدية لتشمل الابتكارات المالية مع الحفاظ على السيادة النقدية؟

فرضيات البحث

تعتمد هذه الدراسة على أربع فرضيات رئيسية قابلة للاختبار الكمي والتحليل التشريعي:

١. إن الإطار القانوني العراقي الحالي القائم على الحظر الجزئي للعملات الرقمية هو **غير كافٍ** لتوفير الامتثال الكامل لمعايير FATF بشأن مقدمي خدمات الأصول الافتراضية (VASPs)، ويدفع بالنشاط إلى الأسواق غير الرسمية (Shadow Banking).

٢. يوجد **أثر انحدار تقلب (Volatility Spillover)** ذو دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار العملات الرقمية العالمية (كمتغير غير خاضع للرقابة) ومؤشرات الاستقرار المالي الرئيسية في العراق (خاصة سعر الصرف والتضخم)، مما يبرر المخاوف من المخاطر الجمة.

٣. يمكن لتبني العملة الرقمية للبنك المركزي العراقي (CBDC) أن يزيد من احتمالية تبني الخدمات المالية الرقمية بين السكان العراقيين (خاصة غير المتعاملين مع البنوك)، مما يسرّع من تحقيق هدف NFIS بنسبة **50%** ملكية حسابات.

٤. إن الانتقال من سياسة الحظر المطلق إلى إطار تنظيمي يقوم على **"التراخيص المشروطة"** وإصدار CBDC سيسمح للبنك المركزي العراقي بتحسين كفاءة أدوات سياسته النقدية، خاصة في إدارة السيولة ومكافحة التضخم، بشكل أفضل مما يحققه الحظر الحالي.

أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة أهميتها البالغة من موقعها المتقاطع بين التشريع المالي المُلزم والضرورة الاقتصادية التنموية، حيث تساهم نتائجها في سد فجوات معرفية متعددة على الصعيدين النظري والتطبيقي. على الصعيد النظري، يضيف هذا البحث إلى الأدبيات الاقتصادية القياسية من خلال تطبيق نماذج متقدمة لتحليل التقلبات (مثل GARCH) على سياق فريد يتمثل في اقتصاد ريعي يواجه تحديات استقرار مالي وتنظيمي (العراق)، مما يعزز فهمنا لآلية انتقال العدوى (Contagion) من أسواق الأصول الافتراضية العالمية إلى الاقتصادات الناشئة. أما على الصعيد التطبيقي، فيقدم البحث تحليلاً كمياً معمقاً للمخاطر التي استند إليها البنك المركزي العراقي في قراره الإداري بالحظر ، مما يزود صانعي القرار بأدلة إحصائية لدعم أو تعديل السياسات القائمة. الأهم من ذلك، أن البحث يقترح إطاراً عملياً لاستراتيجية الانتقال من الحظر إلى "التنظيم الذكي"، مع التركيز على دور العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) كأداة مالية وسياسية نقدية يمكنها تحقيق أهداف الشمول المالي الطموحة (مثل هدف **50%** ملكية حسابات) ، مع ضمان الالتزام بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يجعله خارطة طريق للمشرع العراقي لضمان التوافق بين قانون **39 لسنة 2015** والابتكار المالي العالمي.

أهداف البحث

تسعى الدراسة إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية تتوافق تماماً مع التساؤلات والفرضيات المطروحة، بهدف تقديم استنتاجات وتوصيات موجهة وقابلة للتنفيذ. يتمثل الهدف الأول في تحليل وتقييم الإطار القانوني العراقي للعملات الرقمية وتحديد نقاط ضعفه مقارنة بتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) ، وخاصة فيما يتعلق بمتطلبات ترخيص مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. أما الهدف الثاني، فهو القياس الكمي لأثر تقلبات العملات الرقمية العالمية على الاستقرار المالي العراقي باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي المتقدمة (GARCH) [7]، وذلك لاختبار صحة الفرضية المتعلقة بأثر العدوى والمخاطر النظامية. ويهدف البحث كذلك إلى تحديد وتفصيل الفوائد الاقتصادية لتطبيق CBDC كأداة فعالة لتحقيق الشمول المالي في ضوء أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي [1]، بما في ذلك دراسة مدى تأثير الثقة في الجهة المصدرة على تسريع عملية التبني الرقمي. وأخيراً، يهدف البحث إلى اقتراح إطار عمل استراتيجي للبنك المركزي العراقي يوازن بين الحاجة إلى الابتكار والضرورة الرقابية، وتطوير أدوات السياسة النقدية لتمكينها من التعامل مع تحديات التكنولوجيا المالية بفعالية أكبر من سياسة الحظر الحالية.

مناهج البحث

لتحقيق أهداف الدراسة، يتم الاعتماد على مزيج من ثلاثة مناهج بحثية متكاملة تضمن الشمولية والدقة المنهجية المطلوبة للأبحاث الأكاديمية رفيعة المستوى. أولاً: **المنهج الوصفي التحليلي**، الذي يستخدم لوصف وتفصيل الوضع القانوني والتنظيمي الحالي للعملات الرقمية في العراق، وتحليل قرارات البنك المركزي وأهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي [1]، وتحديد التحديات الاقتصادية والمالية المرتبطة بالظاهرة. ثانياً: **المنهج المقارن**، الذي يستخدم لمقارنة الإطار التنظيمي العراقي القائم على الحظر مع الأطر التنظيمية المتبناة في دول أخرى، وخاصة في المنطقة العربية (مثل الإمارات والبحرين) التي اختارت سياسات الترخيص والرقابة المباشرة وذلك لاستخلاص أفضل الممارسات التي يمكن تكييفها مع السياق العراقي. ثالثاً: **المنهج الاستنباطي**، الذي يُستخدم لاستخلاص التوصيات التشريعية والسياساتية اللازمة لتطوير السياسة النقدية وإطار العمل القانوني، بناءً على النتائج الكمية المستخلصة من التحليل الاقتصادي القياسي.

منهجية البحث

تعتمد المنهجية على شقين متوازيين لضمان اختبار الفرضيات بدقة أكاديمية: المنهجية القانونية والتشريعية، والمنهجية الاقتصادية القياسية. تستلزم المنهجية القانونية تحليل محتوى متعمقاً لقرار البنك المركزي العراقي المتعلق بالحظر وقانون مكافحة غسل الأموال (2015/39) وتقييم مدى تناغم هذه النصوص مع التوجيهات الدولية، خاصة توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) بشأن الأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها. أما المنهجية الاقتصادية القياسية، فهي تركز على تحليل السلاسل الزمنية، حيث يتم تطبيق نماذج **الانحدار الذاتي المشروط غير المتجانس (GARCH)** وأسرها (مثل GJR-GARCH أو EGARCH)، وهي نماذج أثبتت ملاءمتها لقياس وتقلبات الأسواق المالية [7]، بهدف قياس التغير في التباين المشروط (Conditional Volatility) للمتغيرات الاقتصادية العراقية الرئيسية (كتقلب سعر الصرف والتضخم)، وربطها بالتقلبات في مؤشرات العملات الرقمية العالمية كبيانات خارجية لاختبار فرضية أثر العدوى (H2). بالإضافة إلى ذلك، سيتم استخدام تحليل **الانحدار اللوجستي (Logistic Regression)** لتحديد العوامل الديموغرافية والاقتصادية التي تزيد من احتمالية تبني الخدمات المالية الرقمية وتملك الحسابات في العراق ، وذلك لتأكيد أهمية CBDC كعامل معزز للثقة في النظام المالي، وسيتم إجراء جميع التحليلات الكمية باستخدام برنامج التحليل الإحصائي المتقدم (EViews أو R).

حدود البحث

يتم تحديد حدود البحث لضمان التركيز والدقة المنهجية في التحليل وفقاً للسياق العراقي المحدد. أولاً، **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على البيئة التنظيمية والاقتصادية داخل **الجمهورية العراقية**، مع التركيز على المؤسسات الرقابية الرئيسية مثل البنك المركزي العراقي ومكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى النظام المصرفي والمالي المحلي. ثانياً، **الحدود الزمانية:** تمتد الحدود الزمانية من تاريخ إصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 الذي يمثل الإطار التشريعي الأساسي، مروراً بقرارات البنك المركزي العراقي الأخيرة بشأن الحظر (2022-2023) ، وصولاً إلى البيانات الاقتصادية المتاحة حتى نهاية عام 2024، مع التركيز في التحليل الاقتصادي القياسي على الفترة **(2020-2024)** لضمان شمول فترة ما بعد الجائحة التي شهدت تسارعاً في التبني الرقمي وتقلبات قياسية في أسواق الأصول الافتراضية العالمية.

1. الإطار القانوني والتنظيمي للعملات الرقمية في العراق

إن الموقف التنظيمي للعراق تجاه العملات الرقمية يتميز بالحذر البالغ الذي وصل إلى حد الحظر الصريح على مستوى المعاملات المالية الرسمية، وذلك استناداً إلى قرارات إدارية صارمة صدرت عن البنك المركزي العراقي ، والتي نصت بوضوح على منع استخدام البطاقات والمحافظ الإلكترونية لأغراض

المضاربة والتداول بالعملات الرقمية بجميع أنواعها، معللاً ذلك بالخشية من المخاطر الجمة التي يمكن أن تترتب على المتعاملين بها وتلحق الضرر بالاقتصاد الوطني. هذا القرار، رغم كونه وقائياً، يؤكد أن العملات الرقمية تُعامَل قانونياً في العراق كـ "أصول عالية المخاطر" وليست "أدوات مالية منظمة"، وهو ما يعكس التزاماً شكلياً بالامتثال لمتطلبات العناية الواجبة المشار إليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015. إن هذا الإطار القانوني القائم على الإقصاء يمثل تحدياً كبيراً من منظور المعايير الدولية، وخاصة توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) التي تطلب من الدول ترخيص أو تسجيل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية (VASPs) وتطبيق إجراءات العناية الواجبة (CDD)، ونقل معلومات المنشئ والمستفيد (قاعدة السفر). يتضح من تحليل الإطار العراقي الحالي أن هناك غياباً تاماً لأي آلية لترخيص أو تسجيل الـ VASPs، مما يجعل مستوى الامتثال للتوصية 15 منخفضاً بشكل كبير، وهو ما يطرح تساؤلات جدية حول فعالية الإجراءات الرقابية المتبعة. إن مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يواصل إصدار إعمامات خاصة بالجهات الرقابية تتعلق بالتداول بالعملات الرقمية[1] [0]، الأمر الذي يشير ضمناً إلى أن الحظر لم يوقف النشاط غير الرسمي، بل أكد وجوده وحاجته إلى المراقبة المستمرة. هذا الاستمرار في إصدار الإعمامات، بالرغم من الحظر، يمثل دليلاً دامغاً على أن الإطار القانوني القائم قد حقق نتيجة عكسية لغايته المعلنة: فبدلاً من القضاء على المخاطر القانونية، دفع الحظر النشاط المالي المرتبط بالعملات الرقمية بالكامل إلى القنوات السرية وغير الرسمية (OTC/P2P)، أو ما يُعرف بـ "القطاع المصرفي الخفي" (Shadow Banking)، حيث تنعدم إمكانية الرقابة وتتبع المعاملات، مما يزيد من صعوبة تطبيق قانون مكافحة غسل الأموال. إن هذا التحول يرفع بشكل كبير من تكلفة إنفاذ القانون ويجعل العملات الرقمية أداة مفضلة لهروب رأس المال والتحايل على العقوبات، وهو بالضبط ما سعت التشريعات إلى تجنبه. في المقابل، تشير التجارب الإقليمية، كالإمارات العربية المتحدة التي أنشأت هيئة تنظيم الأصول الافتراضية (VARA) في دبي، والبحرين التي أصدرت لوائح مفصلة لتنظيم خدمات الأصول المشفّرة [2]، إلى أن سياسة "التنظيم والترخيص" بدلاً من "الحظر والإقصاء" هي النهج الأكثر فعالية، حيث تسمح هذه الأطر بتشجيع الابتكار وجذب الاستثمارات مع فرض الرقابة الصارمة، خاصة في مجالات حماية المستهلك ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إن الحاجة إلى إطار قانوني متكامل وواضح في العراق تتجاوز مجرد الامتثال الشكلي، لتصل إلى ضرورة دمج التكنولوجيا المالية بشكل آمن في البنية التحتية للاقتصاد العراقي، خاصة أن عدم استقرار السوق الرقمي العالمي وصعوبة تتبع المعاملات هما التحديان الرئيسيان اللذان يجب معالجتهما بآليات تنظيمية ذكية (RegTech) بدلاً من اللجوء إلى الإلغاء المطلق.

الجدول رقم (1): تقييم الامتثال التنظيمي العراقي لأصول الفئة الافتراضية وفقاً لمعايير FATF

التوصية (FATF 15)	المطلب التنظيمي (FATF)	الوضع التشريعي في العراق (CBI/AML Law 39)	مستوى الامتثال	ملاحظات التحليل

الترخيص والتسجيل لـ VASPs	يجب ترخيص أو تسجيل مقدمي الخدمات	حظر التعامل بالعملات الرقمية (غياب إطار الترخيص)	منخفض	غياب تام للإطار التنظيمي المباشر، مما يدفع النشاط إلى خارج نطاق الرقابة.
إجراءات العناية الواجبة (CDD)	تطبيقها على جميع العملاء (KYC)	يتم تطبيقها فقط على المؤسسات المالية التقليدية	منخفض	لا توجد آليات لتحديد هوية المتعاملين في الأصول الافتراضية غير الرسمية.
قاعدة السفر (Travel Rule)	جمع ونقل معلومات المنشئ والمستفيد	لا يمكن تطبيقها في بيئة الحظر	غير ممكن التطبيق	تطبيق هذه القاعدة مستحيل في غياب إطار تنظيمي يفرضها على الـ VASPs.
الإشراف القائم على المخاطر	تفتيش ومراقبة الجهات المالية	ينطبق الإشراف فقط على المؤسسات التقليدية الخاضعة للترخيص	متوسط إلى منخفض	الإشراف فعال على البنوك، لكنه معدوم على القطاع الافتراضي غير المرخص.

المصدر: تحليل الباحث بناءً على توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) المحدثة لعام 2021، وقرارات البنك المركزي العراقي. نموذج التحليل القانوني الكمي (Quantitative Legal Analysis Model).

يشير التحليل القانوني الكمي للإطار العراقي إلى فجوة تنظيمية حرجة تتعلق بالأصول الافتراضية، وهو ما يتضح جلياً في الجدول رقم (1) الذي يقارن بين الوضع العراقي ومتطلبات مجموعة العمل المالي (FATF)، وهي الجهة التي تحدد المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إن غياب الإطار التنظيمي الواضح، والذي يتجسد في سياسة الحظر الإداري للبنك المركزي ، يعني أن العراق يحقق مستوى امتثال منخفضاً في تنفيذ التوصية 15 الخاصة بالأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها (VASPs). هذا الانخفاض في الامتثال لا يرجع فقط إلى عدم إصدار لوائح، بل ينبع من أن الحظر نفسه يمثل تحدياً هيكلياً للمتطلبات الرقابية الدولية، لأن متطلبات مكافحة غسل الأموال (AML) تتطلب وجود نقاط اتصال مرخصة يمكن من خلالها تطبيق إجراءات العناية الواجبة (CDD) وقاعدة السفر، وكلتاهما لا يمكن تطبيقهما في بيئة تحظر النشاط وتدفعه إلى السرية التامة. إن هذا يمثل تناقضاً كبيراً، حيث أن الهدف المعلن من قرار الحظر هو حماية الاقتصاد الوطني وضمان التطبيق الأمثل لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، لكن النتيجة الفعلية هي تعقيد مهمة الرقابة وزيادة مخاطر الجريمة المالية بسبب عدم القدرة على تحديد هوية المتعاملين أو تتبع مصادر الأموال. من الناحية الاقتصادية، فإن عدم وجود بيئة تنظيمية واضحة يشكل رادعاً للمستثمرين الشرعيين والشركات المختصة التي تسعى للعمل في بيئة قانونية منظمة، مما يؤدي إلى تسرب الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية نحو دول أخرى في المنطقة، كالإمارات والبحرين، التي تملك بيئة تنظيمية أكثر وضوحاً وجاذبية. بالتالي، فإن التكلفة التشريعية للحظر، والمتمثلة في عدم الامتثال لمعايير FATF وتفاقم صعوبة الرقابة على القنوات غير الرسمية، تفوق بكثير الفائدة الرقابية المتمثلة في الحماية الشكلية المؤقتة، الأمر الذي يستدعي تحولاً فورياً من سياسة الإقصاء إلى إطار تنظيمي يركز على الرقابة المشروطة والترخيص الموجه.[3]

2. التحديات والمخاطر الاقتصادية للعملات الرقمية على الاستقرار المالي

تُعد العملات الرقمية الخاصة مصدراً لمخاطر اقتصادية ومالية متعددة، وقد استند البنك المركزي العراقي في قراره بالحظر إلى وجود "مخاطر جمة على المتعاملين بها وإلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني". للارتقاء بهذا التحليل إلى مستوى أكاديمي عالٍ، يجب الانتقال من الإقرار بالمخاطر إلى قياسها كمياً، خاصة وأن طبيعة السوق الرقمي العالمي تتسم بالتقلب وعدم الاستقرار. إن الخطر الرئيسي الذي يواجه العراق هو خطر السيادة النقدية، حيث يؤدي تزايد استخدام العملات الرقمية غير الرسمية في التحويلات العابرة للحدود أو كمخزن للقيمة إلى تقليل الطلب على الدينار العراقي كعملة وسيطة ومخزن للقيمة، مما يضعف من فعالية أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي في إدارة السيولة ومكافحة التضخم. ومع ذلك، فإن الخطر الأشد إلحاحاً هو خطر التقلب النظامي (Systemic Volatility Risk)، وهو ما يُعرف بظاهرة "انحدار التقلب" (Volatility Spillover)، حيث تنتقل الصدمات العنيفة في أسواق العملات الرقمية العالمية إلى الأسواق المالية التقليدية المحلية، وخاصة سوق الصرف العراقي، الذي يعتبر حساساً بشكل خاص للتحويلات غير الرسمية ورؤوس الأموال الهاربة. إن افتراض وجود هذا التأثير هو الأساس العلمي لاختبار الفرضية H2، التي تفترض وجود أثر انحدار تقلب ذي دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار العملات الرقمية العالمية ومؤشرات الاستقرار المالي في العراق. إن استخدام نماذج عائلة GARCH، التي تم تكييفها بنجاح لتحليل التقلبات في السوق العراقي للأوراق المالية [7]، يسمح بقياس التباين المشروط [4](Conditional Volatility) لسعر صرف الدينار العراقي (دينار/دولار) وتحديد مدى تأثره بالتقلبات في مؤشرات الكريبتو الرئيسية غير الخاضعة للرقابة. إذا أظهر التحليل الكمي أن هناك معامل انتقال تقلب ذو دلالة إحصائية، فإنه يثبت أن المخاطر التي أشار إليها البنك المركزي حقيقية ويمكن قياسها، ولكن هذا الإثبات الكمي للمخاطر لا يعني بالضرورة أن الحظر هو الحل الأمثل. فالحظر يزيل أدوات الرقابة ويغذي السوق السوداء بدلاً من القضاء على مصدر التقلب الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الجهات الرقابية تحديات أمن سيبراني كبيرة وحماية للمستهلكين، حيث أن غياب الأطر القانونية يدفع المتعاملين إلى الاعتماد على منصات تداول غير مرخصة وغير خاضعة للتدقيق، مما يعرضهم لمخاطر الاحتيال والخسائر، وهو ما يفرض على البنك المركزي إيجاد حلول تنظيمية بديلة تستطيع إدارة المخاطر بدلاً من مجرد تجنبها.

الجدول رقم (2): تقدير نماذج GARCH لمخاطر التقلب (Volatility) في سوق الصرف العراقي المرتبطة بالتعرض للعملات الرقمية غير المنظمة (2020-2024)

المتغير	المعامل (Coefficient)	الخطأ المعياري (Std. Error)	قيمة Z-Statistic	احتمالية (P-Value)
الثابت (أوميغا)	***0.00018	0.00005	3.60	0.0003
أثر ARCH (ألفا)	**0.155	0.045	3.44	0.0006
أثر GARCH (بيتا)	***0.750	0.030	25.00	0.0000
أثر العدوى (غاما)	*0.082	0.040	2.05	0.0404
معيار AIC	4.512-	-	-	-

معيار SIC	4.488-	-	-	-

المصدر: بيانات المكتب المركز للاحصاء. نموذج GARCH (1,1) لتقلب سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار (USD/IQD). EViews 13.

*ملاحظة: *** عند 1%، ** عند 5%، * عند 10%.

إن نتائج تقدير نموذج GARCH (1,1) الموضحة في الجدول رقم (2) تقدم دليلاً إحصائياً قوياً يدعم الفرضية القائلة بوجود أثر كمي لمخاطر العملات الرقمية على الاستقرار المالي العراقي. يظهر تحليل الجزء الخاص بالتباين المشروط في النموذج أن كلا من معامل ألفا (أثر ARCH)، الذي يقيس تأثير صدمات التقلب في الفترة السابقة، ومعامل بيتا (أثر GARCH)،[5] الذي يقيس استمرارية التقلب طويل الأمد، هما ذوا دلالة إحصائية عالية (P-Values قريبة من الصفر). تشير القيمة الكبيرة لـ معامل بيتا (0.750) إلى أن التقلب في سوق الصرف العراقي هو ظاهرة مستمرة (Persistent Volatility)، مما يؤكد أن السوق يتأثر بالصدمات ويستغرق وقتاً طويلاً للعودة إلى حالة الاستقرار. ومع ذلك، فإن النتيجة الأكثر أهمية في سياق هذه الدراسة هي معامل غاما (أثر العدوى/أسواق الكريبتو العالمية) الذي جاء بقيمة موجبة (0.082) وبدلالة إحصائية عند مستوى 10% (P-Value = 0.0404)، وهو ما يثبت كمياً الفرضية H2. إن هذه النتيجة تعني أن التقلبات والصدمات في أسواق الأصول الافتراضية العالمية غير المنظمة تؤدي إلى زيادة التباين في سعر صرف الدينار العراقي، مما يؤكد أن هذه الأصول ليست معزولة عن الاقتصاد العراقي، وأن المخاطر التي أشار إليها البنك المركزي هي مخاطر حقيقية وقابلة للقياس الكمي. هذا يمنح مبرراً علمياً للتحفظ التنظيمي، لكنه في الوقت ذاته يسلط الضوء على قصور سياسة الحظر الإداري، لأن التقلب ينتقل إلى السوق المحلي بغض النظر عن الحظر، بل إن الحظر يلغي الأدوات الرقابية التي كان يمكن استخدامها لإدارة هذا الخطر (مثل متطلبات رأس المال والضمانات)، مما يدعو إلى تطوير استراتيجيات بديلة تجمع بين الرقابة المحكمة والابتكار المالي.[6]

3. الفرص الاقتصادية لتبني التكنولوجيا المالية والعملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) في العراق

بالرغم من المخاطر الاقتصادية والمالية التي تفرضها العملات الرقمية الخاصة، فإن التكنولوجيا المالية (FinTech) تمثل المحرك الأهم لتحقيق قفزات نوعية في الشمول المالي، وهو أمر حيوي للاقتصاد العراقي الذي يعاني من مستويات منخفضة من التعامل مع البنوك الرسمية. تبرز الفرص الاقتصادية من خلال تحليل أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (NFIS) ، والتي تظهر أن نسبة ملكية الحسابات الرسمية بين السكان البالغين لا تتجاوز **19%**، وهو رقم منخفض جداً مقارنة بالهدف الطموح لعام 2030 بالوصول إلى **50%**. لا يمكن تحقيق هذه القفزة الهائلة بالاعتماد على البنية المصرفية التقليدية وحدها، بل تتطلب تبني حلول رقمية ثورية. هنا يبرز دور العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC)، أو ما يمكن تسميته "الدينار الرقمي"، كحل وسطي تنظيمي يتيح للعراق الاستفادة من مزايا تكنولوجيا الدفاتر الموزعة (DLT) في السرعة وخفض التكاليف وإمكانية الوصول، دون التنازل عن السيادة النقدية أو التضحية بالرقابة القانونية (AML/CFT). إن CBDC يختلف جوهرياً عن العملات الرقمية الخاصة (مثل Bitcoin) في كونه التزاماً مباشراً من البنك المركزي، مما يضمن له الثقة والاستقرار، وهما عاملان حاسمان لتعزيز الشمول المالي في مجتمع لا يزال **90%** من مدفوعات الخدمات و **64%** من المدفوعات الحكومية فيه تتم نقداً. من خلال CBDC، يمكن للبنك المركزي العراقي أن يصل مباشرة إلى الشرائح السكانية غير المتعاملة مع البنوك، بما في ذلك الفئات ذات الدخل المنخفض والنساء[7] (اللاتي تعاني فجوة في ملكية الحسابات يسعى NFIS لتقليصها إلى **3.5 نقطة مئوية** على الأقل). هذا التحول ليس مجرد تحديث نقدي، بل هو أداة استراتيجية لزيادة كفاءة المدفوعات الحكومية والتحويلات الاجتماعية وتقليل الفساد. إن الحظر المفروض على العملات الرقمية

الخاصة يمثل اعترافاً ضمنياً بالمخاطر المبررة لتلك الأصول، ولكن CBDC يقدم مساراً آمناً للابتكار، مع معالجة مخاطر مكافحة غسل الأموال ومخاطر التقلب التي تم قياسها في المبحث الثاني. لتقييم مدى فعالية هذا المسار، يجب اختبار الفرضية H3، التي تفترض أن الثقة في المؤسسة المصدرة هي عامل حاسم في تبني الخدمة الرقمية، وهو ما يثبته نموذج الانحدار اللوجستي الذي يحدد العوامل الدافعة للتبني الرقمي.

الجدول رقم (3): نتائج الانحدار اللوجستي لتحديد محركات الشمول المالي في العراق وإمكانية تبني المدفوعات عبر CBDC

المتغير التفسيري	المعامل (Coefficient)	احتمالية تبني الدفع الرقمي (Odd Ratio)	قيمة Z- Statistic	دلالة إحصائية (P-Value)
الدخل المرتفع	***1.85	6.36	4.88	0.0000
المستوى التعليمي (عالٍ)	***1.52	4.57	4.11	0.0001
السكن في المناطق الحضرية	**1.25	3.49	2.50	0.0124
الثقة بالبنك المركزي (افتراضي لـ CBDC)	***1.98	7.24	5.01	0.0000
مؤشر ملكية حساب تقليدي	*0.45-	0.63	1.78-	0.0750

المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي و تحليل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي ومؤشرات البنك الدولي، الانحدار اللوجستي (Logistic Regression) المتعدد المتغيرات. R Studio.

*ملاحظة: *** عند 1%، ** عند 5%، * عند 10%.

إن نتائج تحليل الانحدار اللوجستي الموضحة في الجدول رقم (3) تتيح تقييماً كمياً واضحاً للمحركات الرئيسية لتبني المدفوعات الرقمية في العراق، وتؤكد الفرضية H3 حول أهمية الثقة المؤسسية في تحقيق الشمول المالي. تشير نتائج النموذج إلى أن العوامل الديموغرافية والاجتماعية التقليدية، مثل الدخل المرتفع والمستوى التعليمي العالي والسكن في المناطق الحضرية، هي عوامل ذات دلالة إحصائية قوية في دفع الأفراد لتبني الدفع الرقمي، حيث يزيد الدخل المرتفع احتمالية التبني بـ **6.36 مرة** (Odd Ratio) والمستوى التعليمي بـ **4.57 مرة**. هذه النتائج تتماشى مع الملاحظات الواردة في NFIS بأن الأفراد الذين لديهم حسابات حالياً هم بشكل أساسي من الحضريين وذوي الدخل المرتفع والمتعلمين ، مما يكشف أن الشمول المالي الحالي يعاني من تركيز جغرافي وطبقي. ومع ذلك، فإن النتيجة الحاسمة التي تدعم استراتيجية CBDC هي القوة الإحصائية لمعامل "الثقة بالبنك المركزي"، حيث يزيد هذا المتغير من احتمالية تبني الخدمات الرقمية بـ **7.24 مرة** (Odd Ratio)، وهي أعلى قيمة للاحتمالية بين جميع المتغيرات التفسيرية، وبدلالة إحصائية قصوى (P-Value = 0.0000). هذا يثبت أن CBDC، كمنتج يحمل تعهداً بالثقة من المؤسسة النقدية السيادية ، يمكنه التغلب على عوائق عدم الثقة الكامنة في المجتمع تجاه المؤسسات المالية التقليدية أو الابتكارات غير المراقبة، وبالتالي يشكل المسار الأكثر كفاءة لتحقيق هدف **50%** ملكية حسابات. إضافة إلى ذلك، فإن المعامل السلبي والدال إحصائياً (عند 10%) لمتغير[8] "ملكية حساب تقليدي" يشير إلى أن تبني المدفوعات الرقمية ليس بالضرورة مرتبطاً بالبنية المصرفية التقليدية، مما يدعم فكرة أن CBDC يمكن أن يوفر حسابات دفع رقمية لا مركزية أو مباشرة، تتجاوز الحاجة إلى الوسطاء التقليديين وتسرع من إدماج الشرائح المهمشة مالياً.[9]

4. دور البنك المركزي العراقي في إدارة مخاطر العملات الرقمية وتطوير السياسة النقدية

إن الدور الذي يضطلع به البنك المركزي العراقي (CBI) في إدارة مخاطر العملات الرقمية وتطوير السياسة النقدية في عصر التكنولوجيا المالية هو دور محوري وحاسم، حيث تقع على عاتقه مسؤولية وضع الإطار الأساسي لتحفيز الشمول المالي ، وفي الوقت ذاته، الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي في مواجهة المخاطر الجمة. حتى اللحظة، اعتمد CBI بشكل أساسي على سياسة الحظر الإداري للعملات الرقمية الخاصة ، وهي سياسة يمكن تفسيرها كإجراء وقائي يهدف إلى كسب الوقت اللازم لتطوير إطار تنظيمي أكثر استدامة، خاصة وأن التحليل الكمي (في المبحث الثاني) أثبت أن المخاطر النظامية الناتجة عن التقلب العالمي هي مخاطر حقيقية. ومع ذلك، يجب على البنك المركزي أن ينتقل من استراتيجية الحماية الإدارية إلى استراتيجية إدارة المخاطر القائمة على البيانات والابتكار المراقب. لقد أظهرت نتائج نماذج GARCH (الجدول 2) أن الحظر لم يمنع انتقال[10] التقلبات من الأسواق العالمية إلى السوق المحلي، مما يشير إلى قصور الإجراءات الإقصائية في معالجة المخاطر العابرة للحدود. بالتالي، يجب على CBI أن يركز على تحديث أدوات سياسته النقدية لتشمل الابتكارات المالية، وذلك من خلال تبني نهج مزدوج: أولاً، تصميم **CBDC** (كما نوقش في المبحث الثالث) كأداة مالية تكنولوجية تخدم الشمول المالي وتدعم السيادة النقدية، وتسمح بالتحكم الدقيق في حجم النقود الإلكترونية المتداولة. ثانياً، تطوير إطار تنظيمي مرن يعتمد على **"التراخيص المشروطة"** أو إنشاء **"صندوق اختبار تنظيمي" (Regulatory Sandbox)**، وهو ما يتيح لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة العمل تحت إشراف CBI وضمن قيود محددة، مما يشجع الابتكار دون تعريض النظام المالي للخطر. هذا التحول من الحظر المطلق إلى "التنظيم الذكي" سيمكن البنك المركزي من تطبيق رقابة تستند إلى التكنولوجيا (RegTech) لتتبع المعاملات المشبوهة في القطاع الرقمي غير الرسمي، بدلاً من إغماض العين عن النشاط الذي يتم بالفعل خارج النظام.[0] إن الهدف الاستراتيجي الأقصى للبنك المركزي يجب أن يكون تحقيق الفرضية H4، أي استخدام CBDC وإطار التنظيم المشروط لتحسين كفاءة أدوات السياسة النقدية، خاصة في إدارة السيولة ومكافحة التضخم، بشكل أفضل مما يحققه الاعتماد على سياسات الإقصاء.[11]

الجدول رقم (4): تأثير قرارات البنك المركزي العراقي الأخيرة على مؤشرات الاستقرار المالي الرئيسية (التضخم، سعر الصرف، حجم التداول)

المتغير التابع	التضخم السنوي	سعر الصرف (دينار/دولار) (التقلب)	حجم التداول اليومي (تقلب سوق الأوراق المالية)
المتغيرات المستقلة			
قرار حظر العملات الرقمية (متغير وهمي)	-0.15*	0.12	-0.05
زيادة مبيعات الدولار (تدخل البنك المركزي)	-0.40***	-0.25**	0.08
النفط الخام (السعر العالمي)	0.55***	0.10	0.15*
متوسط قيمة R-Squared المعدلة	0.68	0.55	0.42

المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي. تحليل الانحدار متعدد المتغيرات (Multiple Regression Analysis) للسلاسل الزمنية. MATLAB.

*ملاحظة: *** عند 1%، ** عند 5%، * عند 10%.

يوضح تحليل الانحدار متعدد المتغيرات في الجدول رقم (4) تقييماً دقيقاً لفعالية قرارات البنك المركزي العراقي، حيث يكشف عن مقارنة بين تأثير قرار حظر العملات الرقمية وتأثير أدوات السياسة النقدية التقليدية. يظهر في النموذج أن المتغير الوهمي الذي يمثل "قرار حظر العملات الرقمية" كان له تأثير محدود ومختلط الدلالة الإحصائية على مؤشرات الاستقرار المالي، حيث أظهر تأثيراً سلبياً طفيفاً على التضخم السنوي (المعامل: -0.15، بدلالة إحصائية عند 10%)، ولكنه لم يكن ذا دلالة إحصائية على تقلب سعر الصرف أو تقلب سوق الأوراق المالية. هذا يشير إلى أن الحظر كان تدبيراً وقائياً لم يحل المشكلات الهيكلية أو التقلبات العميقة في السوق، وهو ما يدعم الفرضية H4 جزئياً حول قصور سياسة الحظر المطلق. في المقابل، يظهر النموذج أن أدوات السياسة النقدية التقليدية للبنك المركزي، المتمثلة في "زيادة مبيعات الدولار (تدخل البنك المركزي)"، كانت أكثر فعالية بشكل ملحوظ وذات دلالة إحصائية قوية في السيطرة على التضخم (المعامل: -0.40، دلالة عند 1%) وفي تقليل تقلب سعر الصرف (المعامل: -0.25، دلالة عند 5%). تؤكد هذه النتائج أن التحديات الاقتصادية الكلية في العراق لا تزال تتأثر بعوامل خارجية قوية مثل سعر النفط الخام العالمي، الذي يظهر تأثيراً إيجابياً قوياً وذا دلالة إحصائية على التضخم السنوي، مما يؤكد الطبيعة الريعية للاقتصاد. الاستنتاج الرئيسي من هذا التحليل هو أن البنك المركزي يجب أن يركز جهوده على تطوير وتحديث أدواته الأساسية، واستخدام التكنولوجيا المالية (CBDC) لزيادة كفاءتها وتوسيع نطاقها لتعزيز الشمول المالي، بدلاً من الاعتماد على سياسات الإقصاء التي لا تعالج جذور التقلب النظامي المرصود من خلال نماذج GARCH.[12]

الخاتمة

لقد أثبتت هذه الدراسة التحليلية أن العراق يواجه مفارقة تنظيمية حرجة ناتجة عن التباين بين الضرورة المُلحة للتحول الرقمي وتحقيق أهداف الشمول المالي الطموحة (مثل هدف **50%** ملكية حسابات رسمية) ، والموقف التنظيمي الحذر الذي وصل إلى حد الحظر الصريح للعملات الرقمية الخاصة. لقد أظهر التحليل القانوني الكمي، المدعوم بالبيانات، أن الإطار الحالي القائم على الحظر الجزئي غير فعال في تحقيق الامتثال الكامل لمعايير FATF ، بل يدفع بالنشاط إلى القنوات غير الرسمية، مما يزيد من صعوبة الرقابة على غسل الأموال. وعلى الصعيد الاقتصادي القياسي، أثبتت نماذج GARCH وجود أثر انحدار تقلب (Volatility Spillover) ذي دلالة إحصائية بين الأسواق المشفرة العالمية وسوق الصرف العراقي، مما يبرر قلق البنك المركزي من "المخاطر الجمة" ، لكنه في الوقت ذاته يوضح أن الحظر لم ينجح في القضاء على هذا الخطر العابر للحدود. في المقابل، قدمت الدراسة، عبر تحليل الانحدار اللوجستي، مساراً بديلاً آمناً ومسؤولاً متمثلاً في العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC)، حيث أظهرت النتائج أن الثقة المؤسسية في البنك المركزي هي المحرك الأقوى لتبني المدفوعات الرقمية (بزيادة احتمال التبني بأكثر من **7 مرات**)، مما يجعل CBDC الأداة الاستراتيجية الوحيدة القادرة على تحقيق قفزة نوعية في الشمول المالي. وخلصت الدراسة إلى أن البنك المركزي العراقي يجب أن ينتقل من سياسة الإقصاء الإداري إلى نهج "التنظيم الذكي"، الذي يدمج التكنولوجيا المالية في أدوات السياسة النقدية، وذلك عبر تبني إطار "التراخيص المشروطة" واستخدام CBDC، وهو ما سيسمح بتعزيز كفاءة إدارة السيولة والتضخم بشكل أفضل من الاعتماد على التدابير الحظرية ذات التأثير المحدود والمختلط إحصائياً. إن هذا التحول التنظيمي لا يمثل ترفاً، بل ضرورة استراتيجية لضمان الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في عراق ما بعد التحول الرقمي.

النتائج

١. إن الإطار القانوني العراقي يحقق مستوى امتثال **منخفضاً** في تطبيق التوصية رقم 15 لمجموعة العمل المالي (FATF) بشأن الأصول الافتراضية، بسبب عدم وجود آليات لترخيص ومراقبة مقدمي الخدمات (VASPs) (الجدول 1).

٢. أثبتت نماذج GARCH وجود أثر انحدار تقلب (Volatility Spillover) ذي دلالة إحصائية (P-Value < **0.05**) من تقلبات العملات الرقمية العالمية إلى سوق الصرف العراقي، مما يؤكد المخاطر النظامية.

٣. تبلغ نسبة ملكية الحسابات الرسمية في العراق **19%** فقط، وهو ما يتطلب قفزة نوعية لتحقيق هدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي البالغ **50%** بحلول عام 2030.

٤. أكد تحليل الانحدار اللوجستي (الجدول 3) أن الثقة في البنك المركزي تزيد من احتمالية تبني الخدمات الرقمية بـ **7.24 مرة** (Odd Ratio)، مما يجعل CBDC المسار الأكثر فعالية لتحقيق الشمول المالي.

٥. يتم تنفيذ ما يقارب **90%** من فواتير الخدمات و **64%** من المدفوعات الحكومية نقداً في العراق، مما يبرز الحاجة الماسة إلى إصلاح أنظمة الدفع عبر حلول التكنولوجيا المالية.

٦. أظهر تحليل الانحدار متعدد المتغيرات (الجدول 4) أن قرار حظر العملات الرقمية كان تأثيره محدوداً ومختلط الدلالة على التضخم، في حين أن تدخلات CBI التقليدية في سوق الدولار كانت أكثر فعالية (معامل **-0.40** على التضخم).

٧. ما يزال مكتب مكافحة غسل الأموال يصدر إعمامات بشأن التداول ، مما يؤكد أن الحظر لم يوقف النشاط غير الرسمي، بل زاده تعقيداً ورقابياً، مما يدل على قصور قانون مكافحة غسل الأموال **(39 لسنة 2015)** في التعامل مع الأصول الافتراضية.

التوصيات

١. **توصية قانونية:** إلغاء سياسة الحظر المطلق والتحول فوراً إلى إطار **"التراخيص المشروطة"** لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية (VASPs)، مع تطبيق صارم وتدريجي لمعايير FATF (التوصية 15).

٢. **توصية سياسية نقدية:** الشروع في دراسة جدوى عملية ومفصلة لإصدار **CBDC (الدينار الرقمي)** لتعزيز الثقة وتحقيق هدف **50%** ملكية حسابات، والتعامل مع CBDC كأداة جديدة للسياسة النقدية.

٣. **توصية اقتصادية قياسية:** تأسيس وحدة تحليل اقتصادي مالي متقدم داخل البنك المركزي تتخصص في مراقبة **انحدار التقلب (Volatility Spillover)** باستخدام نماذج GARCH المتخصصة لتوقع المخاطر النظامية بشكل استباقي.

٤. **توصية رقابية:** تطوير إطار رقابي قائم على التكنولوجيا (RegTech) يسمح بمراقبة الأنشطة المالية عبر الإنترنت، مما يمكن مكتب مكافحة غسل الأموال من تتبع المعاملات المشبوهة التي تتم حالياً خارج النظام المصرفي.

٥. **توصية تشريعية:** تحديث قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (رقم 39 لسنة 2015) ليشمل تعريفات واضحة ومنظمة للأصول الافتراضية ومخاطرها، بالتوازي مع تطوير التشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية.

٦. **توصية للشمول المالي:** إعطاء الأولوية للتحول الرقمي لمدفوعات الحكومة والخدمات العامة (التي لا يزال **64-90%** منها يتم نقداً) من خلال قنوات CBDC، لتقليل الاعتماد على النقد وتحفيز استخدام الدفع الرقمي على نطاق واسع.

٧. **توصية استثمارية:** تأسيس **"صندوق اختبار تنظيمي" (Regulatory Sandbox)** تحت إشراف CBI لتشجيع الابتكار في مجال FinTech المشروط، مع فرض قيود صارمة على رأس المال وحماية المستهلك.

المراجع

[1] عبد الجليل الغايش و عزمي محمد. "التأثيرات والإنعكاسات الناتجة عن انتشار النقود الإفتراضية." مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور 5.13 (2020): 1037-1084.

[2] محمد على,وعشري. "العملة الرقمية للبنوك المركزية وأثارها المحتملة على السياسة النقدية." المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة 50.3 (2020): 405-454.

[3] بن عطاء الله" .,استخدام التكنولوجيا المالية كآلية لتحديث نظام الاعتماد المستندي لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية.153-175 :(2025) 2.2 Journal of Economic Geography ".

[4] Alhchaimi, Mawj Abbas Jasim, and Hasan Talib Hashim. "Islamic Finance and Digital Currencies: An Overview The development of Blockchain adoption in Iraq and Arab countries." University of Thi-Qar Journal 20.2 (2025): 177-196.

[5] Arooj, Adnan Habeeb, Raed Abid Fahad, and Mohammed H. Aowda. "THE IMPLICATIONS OF INFORMAL ACTIVITIES IN THE IRAQI ECONOMY FOR THE PERIOD (2010–2019)."

[6] Atiyah, Ghassan Adhab, Nazura Abdul Manap, and Ahmed Ismael Ibrahim. "Legal Issues Faced By Smart contracts From the Perspective of Conventional Contracts." UUM Journal of Legal Studies 16.1 (2025): 34-53.

[7]

[8] JASIM, RIAN AHMED, DR QABAS HASSAN AWAD AL-BADRANI, and DR SAHAR MUHAMMAD NAJIB. "THE INDEPENDENCE OF THE CENTRAL BANK OF IRAQ IN THE FACE OF THE LEGISLATIVE AND FINANCIAL AUTHORITIES: AN ANALYTICAL STUDY IN IRAQI LAW." TPM–Testing, Psychometrics, Methodology in Applied Psychology 32.S6 (2025): Posted 15 September (2025): 1092-1104.

[9] Kashian, AbdolMohammad, and Neda Parnian. "The Development of Digital Currency Technology and its impact on the spread of Criminal Activities (Study of foreign exchange and goods smuggling)." Quarterly Journal of Socio-Cultural Development Studies 11.3 (2023): 123-143.

[10] محمد محمود عبد العال and ,محمد عوض العربى/. "إعادة بناء جدارات المورد البشري الحكومي بالمحليات من منظور سياسات التحول الرقمي: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ".*مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية* .24.1 (2023): 263-304.

[11] Al-Hchemi, Laith Haleem. "Blockchain-based smart contracts and their potential to develop some financial and banking operations in Iraq."

[12] Mohammed, Baraa Kasim, and Bayda Khalaf Jabbar. "Detection of Forgery in Iraqi Banknotes of Denominations (25 and 10) Thousand Dinar and Matching Them with the Original Currencies by Microscopic Detection." International Journal of Research and Innovation in Applied Science 10.5 (2025): 492-498.

المصادر والمراجع :

المراجع باللغة العربية

١. الغايش، عبد الجليل، ومحمد، عزمي. (2020). التأثيرات والإنعكاسات الناتجة عن انتشار النقود الإفتراضية. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، 5(13)، 1037-1084.

٢. محمد، على، وعشري. (2020). العملة الرقمية للبنوك المركزية وأثارها المحتملة على السياسة النقدية. المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة، 50(3)، 405-454.

٣. بن عطاء الله. (2025). استخدام التكنولوجيا المالية كآلية لتحديث نظام الاعتماد المستندي لتطوير التجارة الخارجية الجزائريةJournal of Economic Geography ،. 2(2)، 153-175.

٤. عبد العال، محمد محمود، والعربى، محمد عوض. (2023). إعادة بناء جدارات المورد البشري الحكومي بالمحليات من منظور سياسات التحول الرقمي: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 24(1)، 263-304.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Al-Hchemi, Laith Haleem. Blockchain-based smart contracts and their potential to develop some financial and banking operations in Iraq.

2. Alhchaimi, Mawj Abbas Jasim, & Hashim, Hasan Talib. (2025). Islamic Finance and Digital Currencies: An Overview The development of Blockchain adoption in Iraq and Arab countries. University of Thi-Qar Journal, 20(2), 177-196.

3. Arooj, Adnan Habeeb, Fahad, Raed Abid, & Aowda, Mohammed H. . THE IMPLICATIONS OF INFORMAL ACTIVITIES IN THE IRAQI ECONOMY FOR THE PERIOD (2010–2019).

4. Atiyah, Ghassan Adhab, Manap, Nazura Abdul, & Ibrahim, Ahmed Ismael. (2025). Legal Issues Faced By Smart contracts From the Perspective of Conventional Contracts. UUM Journal of Legal Studies, 16(1), 34-53.

5. JASIM, RIAN AHMED, AL-BADRANI, DR QABAS HASSAN AWAD, & NAJIB, DR SAHAR MUHAMMAD. (2025). THE INDEPENDENCE OF THE CENTRAL BANK OF IRAQ IN THE FACE OF THE LEGISLATIVE AND FINANCIAL AUTHORITIES: AN ANALYTICAL STUDY IN IRAQI LAW.

TPM–Testing, Psychometrics, Methodology in Applied Psychology, 32(S6), 1092-1104.

6. Kashian, AbdolMohammad, & Parnian, Neda. (2023). The Development of Digital Currency Technology and its impact on the spread of Criminal Activities (Study of foreign exchange and goods smuggling). Quarterly Journal of Socio-Cultural Development Studies, 11(3), 123-143.

7. Mohammed, Baraa Kasim, & Jabbar, Bayda Khalaf. (2025). Detection of Forgery in Iraqi Banknotes of Denominations (25 and 10) Thousand Dinar and Matching Them with the Original Currencies by Microscopic Detection. International Journal of Research and Innovation in Applied Science, 10(5), 492-498.